أقر تقرير لجنة الزراعة والأسماك حول مشاريع الخطة الخمسية الثانية

البرلمان يستمع إلى تقرير تقييمي عن مستوى تنفيذ الموازنة الوظيفية المعتمدة لعام 2006م

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة يحيى علي الراعي، نائب رئيس المجلس، تقرير لجنة الزراعة والأسماك حول مشاريع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥م والبرامج الاستثمارية للأعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٢- ٢٠٠٣م الخاصة بالمشاريع الإنمائية لقطاع الثروة السمكية وتقييم مستوى انجاز المشاريع التنموية خلال الأعوام الثلاثة الأولى للخطة ، مع توجيه عدد من التوصيات للحكومة بعد التزام الجانب الحكومي بها.

وتناولت تلك التوصيات التأكيد على عدم اعتماد أي مشروعات في الموازنة العامة للدولة لوزارة الثروة السمكية دون الحصول على تمويلات مؤكدة لتنفيذها ، وحث وزارة الماليةعلى تمويل مشاريع الثروة السمكية الحيوية التي يتعذر تمويلها من مصادر التمويل الخارجي واعتماد المخصصات المالية اللازمة لمركز أبحاث علوم البحار والمعهد السمكي لتمكينها من أداء المهام المناطة بهما على أكمل وجه.

كما أكدت التوصيات دعم الموازنات التشغيلية المناسبة للأعمال المناطة بهما وعلى إدارة صندوق التشجيع الزراعي والسمكي برصد المخصصات المستقلة لتنفيذ المرافئ والموانئ السمكية الصغيرة والقيام بمراجعة شاملة للبنية التحتية الأساسية للقطاعات السمكية وتوفير المال اللازم لتحديثها.

وأشارت لجنة الزراعة والأسماك في تقريرها إلى الأهمية الحيوية لقطاع الأسماك واعتبرته من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة في المرحلة القادمة نظراً لما تمتلكه اليمن من مخزون كبير من الثروة السمكية بفضل موقعها البحري المميز والسواحل الطويلة والمياه الإقليمية الممتدة على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن فضلاً عن شواطئ الجزر المنتشرة في مياهها الإقليمية، ونتيجة لكثافة العمالة في نشاط الاصطياد التقليدي وتوفر المياه الدافئة طوال العام.

وبينت أنه يمكن تشجيع إقامة مزارع حديثة للأسماك والأحياء البحرية ذات القيمة التجارية العالية والتي تتوفر لها أسواق في كل من أوروبا وأمريكا، ولتحقيق ذلك أوضحت اللجنة أنه ينبغي الاهتمام بالبحوث والدراسات السمكية ودعم المراكز والمختبرات القائمة وإنشاء مختبرات ومراكز أخرى في مختلف المدن الساحلية مع التركيز على التكنولوجيا الحديثة في الاستزراع والصيد والتبريد والحفظ والتعليب والتسويق لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة، كما أن إيجاد حاضنات في هذه المجال سيؤدي إلى تنمية هذا القطاع وبما يواكب التطورات العالمية.

وأوضحت لجنة الزراعة والأسماك في تقريرها المقدم إلى المجلس الرؤية الإستراتيجية لليمن حتى عام ٢٠٢٥م والأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الثروة السمكية كأحد القطاعات الواعدة والقادرة على دفع عجلة التنمية في اليمن، وأشارت إلى أن الشريط الساحلي والجزر اليمنية الممتدة لحوالي ٢٠٠٠ كيلو متر توفر موارد سمكية كبيرة وأحياء بحرية متنوعة تمكن هذا القطاع من الإسهام بفاعلية في تنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي لليمن، كما توفر فرص عمل دائمة ومشاركة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل وتعزيز قائمة الصادرات بكميات متنامية من الأسماك والأحياء البحرية ترفع من عائدات النقد الأجنبي.

وإدراكا منها للأهمية النسبية التي أولتها رؤية اليمن الإستراتيجية لقطاع الثروة السمكية أوضحت اللجنة أن الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠١- ٢٠٠٥م استهدفت تحقيق معدل نمو متوسط للناتج السمكي بمعدل ١٣ في المائة خلال سنوات الخطة مما سيؤدي في المستقبل لرفع حجم الإنتاج إلى حوالي ٢٤٨ ألف طن بحلول عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي في قيمة الإنتاج تصل إلى حوالي ٨ر١١ في المائة وكذا زيادة الصادرات السمكية بمعدل نمو سنوي ٥ر ١١ في المائة لتصل إلى حوالي ٣٨ ألف طن في عام ٢٠٠٥م

وأشارت اللجنة إلى السبل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف وفقا لما ورد في كتاب الخطة الخمسية الثانية والتي بينّت أن تحقيق ذلك سيتم من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة عن المخزون السمكي وطاقات الإنتاج المحلية فنياً واقتصادياً وتعزيز وتطوير أداء مركز أبحاث علوم البحار والمعهد السمكي لإجراء البحوث والدراسات حول تربية واستزراع الأسماك والأحياء المائية وتوسيع نشاطهما ليشمل الساحل اليمني على البحر الأحمر بالإضافة إلى نشاطه في البحر العربي وخليج عدن وكذا استخدام نظم المعلومات المتطورة وتبني التقنيات الحديثة في الإدارة والرقابة والتقييم لنشاط الاصطياد لضمان استدامة الثروة السمكية وحسن استغلالها وحماية بيئتها البحرية من التدهور والتلوث.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى تقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن نتائج نزولها الميداني إلى عدد من محافظات الجمهورية لدراسة وتقييم مستوى تنفيذ الموازنة الوظيفية المعتمدة لعام ٢٠٠٦م.

وقد بينت اللجنة في تقريرها الإجراءات التي اتخذتها في سبيل تنفيذ المهمة الموكلة إليها من المجلس في هذا الجانب واللقاءات التي قامت بها وضمت قيادات المحافظات التي زارتها ومجالسها المحلية ومدراء المكاتب التنفيذية المعنية ممثلة بمكاتب الخدمة المدنية والتأمينات والتربية والتعليم والصحة العامة والسكان والمالية واستمعت منهم لوجهات النظر المختلفة والطموحات المستقبلية لجهاتهم الإدارية، وكذا الصعوبات التي يواجهونها.

واستخلصت اللجنة عدد من الاستنتاجات والملاحظات التي توجت بها تقريرها واقترحت عدد من التوصيات لمعالجة الثغرات والنواقص التي لامستها أثناء زيارتها الميدانية إلى فروع مكاتب الخدمة المدنية والتأمينات بأمانة العاصمة ومحافظات (عمران - ذمار- عدن - أبين- لحج- شبوة وحضرموت بما فيها مدينتي المكلا وسيئون)، وسيقف المجلس أمام ما تناوله هذا التقرير في جلسة أخرى.

وكان مجلس النواب قد استعراض محضره السابق وأقره في مستهل جلسته التي حضرها المهندس محمود ابراهيم صغيري، وزير الثروة السمكية والدكتورعدنان عمر الجفري، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى وعدد من المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة، وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

في افتتاح ندوة العمل حول إثراء مشروع قانون حماية المستهلك:

وزير الصناعة يؤكد حرص الحكومة على تكامل التشريعات المحققة لمصالح كل قطاعات المجتمع

صنعاء / متابعات:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل حرص الحكومة على تكامل التشريعات المحققة لمصالح كل قطاعات المجتمع في هذه المرحلة التي تشهد تحولا جذريا في السياسات العامة للدولة باتجاه الانفتاح الاقتصادي واعتماد آلية السوق.

وأوضح الوزير المتوكل في افتتاح ندوة العمل حول إثراء مشروع قانون حماية المستهلك التي نظمتها الوزارة أمس بمشاركة ممثلي الجهات المعنية من القطاعين الرسمي والخاص والمجتمع المدني ان الخطوة التي اتخذتها الوزارة بسحب مشروع قانون حماية المستهلك من مجلس النواب خطوة من سلسلة خطوات سيتم اتخاذها لمصلحة المستهلكين وفي مقدمتها اقرار لائحة الاسعار الصادرة عن مجلس الوزراء، اضافة الى اجراءات عديدة تعزز من اجراءات ضبط السوق واعادة التوازن اليه.. معتبرا انعقاد هذه الندوة فرصة لتبادل الاراء بين الاطراف المعنية والتي تتقاسم المسئوليات بشأن حماية المستهلك .

وأكد وزير الصناعة والتجارة ان مشروع قانون حماية المستهلك كان وسيظل حلقة هامة من منظومة التشريعات التي اعدتها الحكومة واقرها البرلمان وكان اخرها قانوناً التجارة الداخلية والخارجية.. مبدياً حرصه على ان تتضمن تعديلات مشروع قانون حماية المستهلك المستوى المنشود من الحماية الاقتصادية والصحية للمستهلك في اطار المساعي للاندماج في الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة العالمية.

وقال" لا شك ان ذلك يقتضي تهيئة تشريعية مناسبة من خلال تضمين القوانين ذات الصلة حماية لاقتصادنا الوطني ولمصالح المستهلكين، مع الاخذ بعين الاعتبار التاثير الذي سيحدثة القانون على صعيد توفير بيئة مواتية من العلاقات الصحية بين المنتج والمستورد من جهة وبين المستهلك من جهة اخرى".

وأعرب الوزير المتوكل عن تطلعه إلى ان يحظى مشروع القانون بالملاحظات والتصويبات للاسهام في إثرائه لتسنى اعادة عرضه على مجلس النواب لتحقيق مصالح المستهلك وجعل العلاقة بين اطراف العملية التبادلية منتجين ومستوردين ومستهلكين متوازنة ومحفزة للاقتصاد.

من جانبه اعتبر رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك المهندس عبدِ السلامِ القمش الندوة تحركاً حكومياً جوهرياً يصب في اتجاه اقرار وانفاذ مشروع قانون حماية المستهلك ..مؤكدا اهمية اثراء القانون وتعزيز اهميته التشريعية .

وثمن القمش دور وزارة الصناعة والتجارة الحريص على اشراك كافة الجهات المعنية في اثراء مشروع القانون

وقدمت في الندوة عدد من اوراق العمل تناولت الاولى والتي قدمها الامين العام المساعد للجمعية اليمنية لحماية المستهلك ياسين التميمي والمحامي محمد المقطري عرضاً لمشروع القانون.

وتطرقا في الورقة الى اهمية حقوق المستهلك وجهود الجمعية في اعداد المسودة الاولى لمشروع القانون الذي تمت الاستفاده منه من التشريع المقارن في مجال حماية المستهلك في عدد من الدول وانتقاء ما يلائم ظروف المستهلك اليمني ..واستعرضا اهداف مشروع القانون ومزاياه والنتائج المرجوة من اصداره.

فيما قدم عضو مجلس النواب الدكتور محمد الشرفي ورقة عمل عن الحماية الجنائية للمستهلك في القوانين الدولية ..مشيرا الى اهمية اصدار قانون لحماية المستهلك اليمني لايجاد رقابة فاعلة على الاسواق بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية بما يحقق المصالح المتوخاة للمستهلكين.

كما قدمت ورقتا عمل من امين عام المجلس اليمني لرجال الاعمال والمستثمرين عبد السلام الاثوري، ورئيس مركز دراسات حقوق المستهلك حمود البخيتي تطرقتا الى متطلبات التشريع لحماية المستهلك ومرجعية الدولة في ذلك ، واهمية اشراك كافة الجهات المعنية في قضية حماية المستهلك كونها اصبحت مرتكزا من مرتكزات البناء السليم للنظام الاقتصادي والتنموي والاجتماعي والصحي.

وقد اثريت الندوة بالعديد من الملاحظات والمقترحات من قبل المشاركين ركزت في مجملها على طرح التعديلات المناسبة على مشروع القانون، واستيعاب وجهات النظر المختلفة .

محافظ عدن يدعو رجال الأمن إلى التحلي باليقظة

عدن / محمد أبو رأس :

ت / محمد عوض:

أهاب الأخ أحمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن رئيس اللجنة الأمنية الفرعية في المحافظة بكافة رجال الأمن وأجهزة الدولة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة وبجدية تامة لتأمين المرافق من أي عمل تخريبي يلحق الضرر بهذه الأجهزة والمواطنين وباقتصاد البلد وسمعته .

جاء ذلك أثناء ترؤسه اجتماعاً موسعاً أمس بديوان المحافظة حضره أعضاء اللجنة الأمنية ومدراء عموم المرافق الحيوية في المحافظة .

وشدد الأخ محافظ محافظة عدن على ضرورة التحلي باليقظة الدائمة وعلى نحو يمكن من إحباط أية محاولات تخريبية تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة .

وكان الأخ العميد الركن عبدالله علي

قيران مدير أمن المحافظة قد أكد خلال هذا الاجتماع أهمية تعميق مفهوم الولاء للوظيفة العامة للمؤسسة لدى الإفراد .

وفي هذا الصدد دعا إلى ضرورة تكثيف اللقاءات التوعوية .. وأهاب بكافة المواطنين في المحافظة بتوخي الحيطة والحذر ورفع يقظتهم والإبلاغ عن أي عمل يشتبه به أجهزة الأمن .

وفي هذا الصدد دعا مواطني المحافظة إلى إفساح المجال للأجهزة الأمنية المختصة لكي تؤدي مهامها .

هلال والصوفي يتفقدان سير تنفيذ الدورة التدريبية لكوادر السلطة المحلية

صنعاء / سبأ:

تفقد الاخوان عبدالقادر علي هلال وزير الإدارة المحلية وحمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات ومعهما الدكتورة وهيبة فارع عميدة معهد العلوم الإدارية، أمس سير تنفيذ الدورة التدريبية لكوادر السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية التابعة لها، والتي بدأت أول من أمس في اطار تدشين الخطة التدريبية لوزارة الادارة المحلية للعام الجاري والهادفة الى تعزيز نظام اللامركزية.

حيث تفقدوا خلال الزيارة الى معهد العلوم الادارية بصنعاء قاعات التدريب التي تضم ٥٠٠ متدرب من ست محافظات هي امانة العاصمة، صنعاء، مارب ، الجوف، المحويت، وعمران، واستمعا من المتدربين الى الصعوبات التي تعوق اداء السلطة المحلية، وكيف يمكن معالجتها ،وتطوير نظام السلطة المحلية ، فضلا عن احتياجاتهم التدريبية المستقبلية التي يمكن ان تظمها الوزارة الى خطتها التدريبية لتعزيز اداء السلطة المحلية بما يعمق من هذه التجربة الرائدة.

هذا وقد وجه وزير الادارة المحلية باستيعاب ملاحظات المتدربين من قيادات وكوادر السلطة المحلية، من اجل دراستها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

وفي تصريح لوكالة الانباء اليمنية سبأ اوضح وزارة الادارة المحلية ان هذه الدورة تعتبر بداية لتنفيذ برنامج الحكومة الخاص بتأهيل وبناء القدرات البشرية سواء فيما يتعلق بالجهاز التنفيذي التابع للسلطة المحلية او للمنتخبين.

وكشف هلال ان وزارة الادارة المحلية تستعد بالتعاون مع المعهد الوطني للعلوم الادارية، لتدشين دبلومين خاصين بالسلطة المحلية، الاول في مجال الادارة المحلية ومدته عام لتدريب القيادات الادارية ، والاخر في مجال التنمية الريفية.

مشيرا الى ان التدريب من العام القادم لكوادر السلطة المحلية سينتقل الى المحافظات وسيكون لا مركزيا، حيث تعمل الوزارة حاليا على اعداد مدربين للمحافظات بحيث تتمكن المحافظات من القيام بعملية التدريب وفقا لمقتضيات واقع كل محافظة وخصوصيتها.

لافتا الى ان هذه الدورة انعاشية وهي للمنتخبين وتهدف الى اكسابهم خلفية معرفية بمفردات ووسائل واساليب تطبيق قانون السلطة المحلية على ارض الواقع وستليها دورات متعددة.

من جانبه قال وزير الخدمة المدنية والتأمينات -رئيس مجلس ادارة المعهد الوطني للعلوم الادارية حمود خالد الصوفي ، انه طالما وجدت ارادة سياسية تتجه الى دعم نظام السلطة المحلية وتكريس اللامركزية فان المهمة الاساسية الان هي كيف تستوعب هذه الايادي الجديدة الية عمل السلطة المحلية؟.

واضاف الصوفي:" لهذا السبب نحن راينا ان يركز المعهد الوطني للعلوم الادارية في المرحلة المقبلة بل ويتفرغ لتدريب كوادر السلطة المحلية على اعتبار ان امامها مهام كبيرة تستوجب ان تكون قادرة على التعامل معها بحكم ان معظم الكوادر التي تدير السلطة المحلية الان تفتقر الى مثل هذه المهارات".

وعبر عن ثقته بقدرة المعهد الوطني للعلوم الادارية على قيادة هذا التغيير لدى كوادر السلطة المحلية والذي سينعكس بدوره بشكل ايجابي على التنمية المحلية.

وقال وزير الخدمة المدنية :" نحن نرى ان بان من اهم الاولويات التي يجب التركيز عليها هو ان نصل الى وضع مستقر وحقيقي فيما يتعلق بالاداء الاداري للعاملين في السلطة المحلية وذلك لن يتأتي الا من خلال اكسابهم مهارات جديدة واولية متوفرة في المعهد الوطني للعلوم الادارية".. لافتا الى ان هناك اتفاق بين وزارة الادارة المحلية والمعهد الوطني للعلوم الادارية على مناهج ومفردات معينة لاكساب اعضاء السلطة المحلية هذه المهارات.

الى ذلك اشارت الدكتورة وهيبة فارع الى ان المعهد الوطني للعلوم الادارية بدأ منذ يناير الماضي بتنفيذ اول دبلوم في مجال الادارة المحلية بتدريس اول دفعة تضم ٣٠٠ طالب وطالبة وسيتم من العام المقبل اضافة دبلوم الادارة المحلية الى مختلف فروع المعهد في محافظات الجمهورية.

ووصفت توجه وزارة الادارة المحلية نحو معهد العلوم الادارية لتاهيل كوادر السلطة المحلية، بالمبادرة الجيدة لاستغلال الامكانات الموجودة في المعهد.. مشيرة الى ان المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من التعاون بين الجانبين في اعداد مناهج ومفردات الدورات التدريبية والمقررات الدراسية التي تحتاجها المجالس المحلية.

الوكيل المساعد في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لـ (14 أكتوبر):

القطاع الخاص شريك أساسي في العملية التعليمية المهنية

صنعاء / فريد محسن علي :

أكد الأخ المهندس / علي علي زهرة الوكيل المساعد لقطاعي سوق العمل والخاص بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني بأن تجربة إشراك القطاع الخاص مشاركة حقيقية في سير الاختبارات للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م في المعاهد الفنية والمهنية يسهم إلى حد كبير في الرفع من أداء المؤسسات التدريبية وأيضاً رفع مستوى خريجي تلك المعاهد .

وأوضح الأخ زهرة في تصريح لـ ١٤ أكتوبر بأن سوق العمل اليمنية بحاجة إلى مهارات متجانسة ، مشيراً إلى أن القطاع الخاص هو المعني وشريك أساسي في العملية التعليمية ، والهدف من ذلك تقييم إنجازات الطلبة التدريبية.

وأضاف الأخ الوكيل المساعد أن نحو (٣٢٤) مشاركاً يشرفون على مستوى التدريب الفني موزعين في مختلف محافظات الجمهورية ،و(٢٤٠) منشأة خاصة ساهمت خلال العام الجاري في عملية الاختبارات وذلك في عشر محافظات مستهدفة (الأمانة و تعز و عدن الحديدة و أبين و ذمار و إب و لحج و حضرموت و المكلا وحضرموت ، سيئون) منهم (١٢٠) مشاركاً من سوق العمل يشرفون على الاختبارات العملية لمستوى الدبلوم المهني.

وقال الوكيل المساعد أن (١٨٤٨) تقدموا للاختبارات الثانوية المهنية ، و (٢٤٢٩) طالباً للدبلوم المهني و (٤٢١) لاختبارات نظام التعليم الموازي، موضحا إن الوزارة حرصت على أن تكون نسبة الزيادة للمشاركين من سوق العمل هذا العام ١٠٠٪.

وأكد أن إشراك القطاع الخاص في العملية التدريبية يأتي في إطار اهتمام ورعاية القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بتطوير مستوى الخريجين .

برنامج دبلوم (الصحافة الاقتصادية) في منتدى الإعلاميات اليمنيات

صنعاء /امين الصفا:

يلتحق ٣٠ إعلاميا وإعلامية من مختلف المؤسسات والجهات الاعلامية في برنامج دبلوم (الصحافة الاقتصادية) الذي ينظمه ولأول مرة منتدى الإعلاميات بالتعاون مع منظمة (CIPE).

وبدأت مطلع هذا الاسبوع أولى دوراته التدريبية في (المصطلحات الاقتصادية وأسواق البورصة) ،ضمن برنامج تدريبي متكامل ومكثف يحوي دبلوم لمدة سنة وهو عبارة عن خمس دورات تدريبية وورشة عمل لتدريب الصحفيين على الأداء بشكل مهني للخروج بصحافة متخصصة بالاقتصاد كما يحوي تصميم موقع الكتروني ليسهل على المشتركين التعامل مع شبكات الانترنت بغية تزويدهم بالمعلومات التقنية والخبرة الفنية اللازمة ،و توثيق لأخر الأخبار الاقتصادية في العالم ومدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي .

ويهدف دبلوم الصحافة الاقتصادية إلى تدريب الصحفيين على الطرق المثلى للحصول على المعلومة الاقتصادية وطرق توظيفها في الإعلام و زيادة الوعي و الاهتمام بدور الصحافة في مراقبة الفساد الاقتصادي من خلال صحافة اقتصادية متخصصة..فضلا عن إنشاء شبكة الكترونية إعلامية اقتصادية لإيجاد تحالف بين الإعلاميين الاقتصاديين بتم من خلاله تبادل المعلومات فيما بينهم وتنسيق ما سيتم نشره عن القضايا الاقتصادية ،بالاضافة الى الحصول على أداء مهني في الصحافة الاقتصادية يعتمد على طرق مهنية سليمة كصياغة الأخبار الاقتصادية و التحليل الاقتصادي وتلخيص أخبار البورصة .

و يسعى منتدى الإعلاميات اليمنيات التركيز على صحافة اقتصادية مختصة ومهنية في الإعلام اليمني . وهو تخصص تغيبت عنها وسائل الإعلام بشكل خاص وواضح لعدم وجود مراكز تدريب محلية في هذا المجال .

ويأتي هذا البرنامج ضمن النشاط التدريبي التي تخصص فيه المنتدى للارتقاء بالمهارات الصحفية للمشاركين، حيث وانه قد سبق للمنتدى أن نفذ دورة تدريبية في (الأخبار والتحاليل الاقتصادية) أغسطس ٢٠٠٦ بالتعاون أيضا مع منظمة CIPE.

ويدرب في هذه الدورة الأستاذ / سالم وهبي مسؤول قسم الاقتصاد في صحيفة الأهرام والأستاذ / طه أحمد عبدالله أستاذ مساعد قسم الاقتصاد جامعة صنعاء.

الإعلان في أبين عن أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية المتداولة

زنجبار / 14 أكتوبر :

أورد مكتب وزارة الصناعة والتجارة في محافظة أبين قائمة بمتوسط أسعار المستهلك " التجزئة " لأهم الموارد الغذائية والاستهلاكية المتداولة في أسواق محافظة أبين خلال الأسبوعين الماضيين .

وجاء في بيان أصدره المكتب وعنونه بالقائمة الثانية أن أسعار القمح بأنواعه الثلاثة الأسترالي – الأمريكي – الباكستاني قد تراوحت أسعاره ما بين ٢٨٠٠ ريال و٣٧٥٠ ريالا في المديريات الأربع خنفر – مودية – لودر – زنجبار .

فيما حددت قائمة المتوسط بأسعار المستهلك التجزئة أسعار الدقيق بأنواعه الخمسة السنابل – الجزيرة – المميز – الطاحون – الحقول – البحر الأحمر بأنها تراوحت ما بين ٣٥٠٠ ريال و٣٧٠٠ ريال في ثلاث مديريات ، خنفر – لودر – زنجبار .

أما أسعار السكر سواء كانت البرازيلي أو التايلندي أو الهندي فقد تراوحت ما بين ٤٢٠٠ ريال و٤٧٠٠ ريال في مديريات مودية – لودر – خنفر .

وتناولت القائمة أسعار الأرز بأنواعه الثلاثة بسمتي ٧٧٧ وبسمتي باحكيم وبسمتي بلفقيه وبسمتي الوليد فأوردت بأنها قد تراوحت ما بين ٤١٠٠ ريال و٦٦٥٠ ريالاً في مديريات خنفر – زنجبار – لودر .

وبصدد أسعار السمن فقد تراوحت ما بين ٣٢٠ ريالا و٤١٠٠ ريال في مديريات زنجبار – لودر – رصد .

وعن الحليب المجفف فقد توزعت أسعاره ما بين ٢١٠٠ للعلبة إلى ٢٢٥٠ للعلبة في مديريات زنجبار – خنفر – لودر .

وحول أسعار الزيت أشارت القائمة الثانية إلى متوسط أسعار التجزئة في أبين بأنها تراوحت ما بين ٧٠٠ ريال و٧٥٠ ريالا في مديريات خنفر – لودر – زنجبار.

وشملت القائمة أيضاً أسعار الحليب السائل ومشتقاته والتي تراوحت أسعارها ما بين ٥٠ ريالا إلى ٤٥٠ ريالا .

وفيما يتعلق بأسعار المواد الأخرى كالبيض والغاز والاسمنت والحديد والأخشاب ورد في القائمة أنها قد تراوحت أسعارها ما بين ٣٧٠ ريالا و١٣٣٠٠٠ ريال .

محافظ عدن يتفقد مشاريع رصف الطرقات في أحياء الروضة بالقلوعة

عدن / وداد شبيلي:

ت / محمد عوض:

قام الاخ احمد محمد الكحلاني محافظ عدن يرافقه الاخ المهندس محمد احمد ثابت مدير عام مشروع الاشغال العامة لمحافظات عدن ولحج وابين بزيارة تفقدية لعدد من مشاريع رصف الطرقات الفرعية والداخلية بالحجارة في منطقة الروضة القلوعة واطلع الاخ المحافظ على اعمال مشروع رصف الشوارع والاحياء في المنطقة في اطار مشاريع رصف الشوارع التي ينفذها مشروع الاشغال العامة في عدد من مديريات المحافظة.

كما قام الاخ المحافظ بزيارة للمركز الصحي لمدينة الروضة الذي سيتم اعادة بنائه كمركز للامومة والطفولة بكلفة اجمالية تقدر ٣٠٠ الف دولار وينفذه مشروع الاشغال العامة بتمويل من صندوق الانماء العربي والحكومة وسيقدم المركز المكون من طابقين العديد من الخدمات الصحية.

ومن المقرر البدء بالمشروع في اكتوبر القادم وسيستمر من ٦ – ٨ اشهر.

أخي المواطن:

لاتسمح لأولادك برحلات إلى البحر.. فإن أكثر حالات الغرق في الرحلات الشبابية

الأمن البحري